



”التقرير السنوي 2023“

يناير 2024م

الفهرس	
الصفحة	العنوان
3	تقديم
4	أولاً: السياسة السكانية
14	ثانياً: الفعاليات والنشاطات والدورات التدريبية
34	ثالثاً: المشاركات الداخلية والخارجية
47	رابعاً: التوعية والإعلام

تقديم

يطيب لي أن أقدم للقارئ الكريم التقرير السنوي للجنة الدائمة للسكان لعام 2023، والذي يتضمن، إضافة للتقديم، خمس فقرات تلخص كل واحدة منها أهم الإنجازات التي حققتها اللجنة على مدار عام كامل في المجالات التالية:

أولاً) السياسة السكانية: تعرض هذه الفقرة بشكل موجز الجهود التي بذلتها اللجنة الدائمة للسكان في سبيل إعداد وثيقة السياسة السكانية الثالثة (2024-2028) لدولة قطر، والتي تمثلت بالإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمبررات إعداد هذه السياسة ومنطلقاتها والمبادئ التي تقوم عليها، إضافة إلى مضامينها الأساسية من حيث الغايات والأهداف والإجراءات التي تتضمنها.

ثانياً) الفعاليات والنشاطات والدورات التدريبية: تستعرض هذه الفقرة باختصار شديد اللقاءات والاجتماعات والدورات التدريبية التي نظمتها اللجنة خلال عام 2023، بما في ذلك احتفالها باليوم القطري للسكان.

ثالثاً) المشاركات الداخلية والخارجية: تتضمن هذه الفقرة عرضاً مكثفاً لأهم مشاركات اللجنة في عدد من الفعاليات والاجتماعات والمؤتمرات والندوات الوطنية والخليجية والعربية والدولية ذات العلاقة بالمسائل السكانية.

رابعاً) التوعية والإعلام: تتضمن هذه الفقرة عرضاً موجزاً لأهم ما قامت به اللجنة خلال عام 2023 من نشاطات في المجال الإعلامي، كإصدار أعداد جديدة من مجلة "سكان" الهادفة للتوعية بآخر المستجدات السكانية والتنمية محلياً وعالمياً.

وبهذه المناسبة يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير لخبراء وباحثي المكتب الفني للجنة، ومجموعات العمل، والوزارات والهيئات الحكومية والأهلية المعنية بتطبيق برنامج عمل السياسة السكانية، وممثلي الصحف والوسائل الإعلامية، ولكل من ساهم في إنجاح أعمال اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2023م. وختاماً: ستواصل اللجنة الدائمة للسكان القيام بالمهام المنوطة بها في المجالات التي تم ذكرها وتطوير آليات عملها بما يساهم في تحقيق شعارها المتمثل بـ "نحو حياة أفضل للسكان".

والله ولي التوفيق

الدكتور صالح بن محمد النابت

رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

أولاً

السيرة السكانية

أنجزت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2023 وثيقة السياسة السكانية الثالثة (2024-2028) لدولة



قطر، وقامت برفعها لمجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم بشأن اعتمادها تمهيداً لتطبيقها.

وقد استندت عملية إعداد وثيقة السياسة السكانية الثالثة على مصادر متعددة، أهمها نتائج تقييم السياسة السكانية الثانية (2017-2022) التي بينت ضرورة صياغة غايات محورية جامعة بين مختلف مكونات كل محور من محاور السياسة السكانية مع الحفاظ على مضمون معظم الغايات التي تضمنها البرنامج السابق (ذلك أن تلك الغايات وضعت بالأساس ليتم تحقيقها بحلول عام 2030، انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية)، إضافة إلى وضع الأهداف والإجراءات التي تواكب مستجدات الواقع السكاني في الدولة. وقد ساعدت نتائج التقييم المذكور إضافة لنتائج "استطلاع رأي المجتمع في قطر حول أهمية القضايا السكانية"، الذي نفذته المكتب الفني

بالتعاون مع جهاز التخطيط والاحصاء وسواهما من المصادر الأخرى، على رسم الملامح العامة للسياسة السكانية الجديدة التي تمثلت بالإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمبررات إعداد هذه السياسة ومنطلقاتها والمبادئ التي تقوم عليها، إضافة إلى مضامينها الأساسية من حيث الغايات والأهداف والإجراءات التي تتضمنها. ولأهمية هذه الأسئلة، سنحاول الإجابة عنها من خلال العرض المكثف التالي:

1. المبررات

تواجه دولة قطر جملة من التحديات السكانية المتمثلة بديناميكية السكان (حجم السكان ونموهم) والتركيب السكانية للدولة. الأمر الذي يستدعي وضع سياسة سكانية جديدة تسعى لمواجهة هذه التحديات المرتبطة بالسكان القطريين من جهة وبالسكان غير القطريين من جهة أخرى.

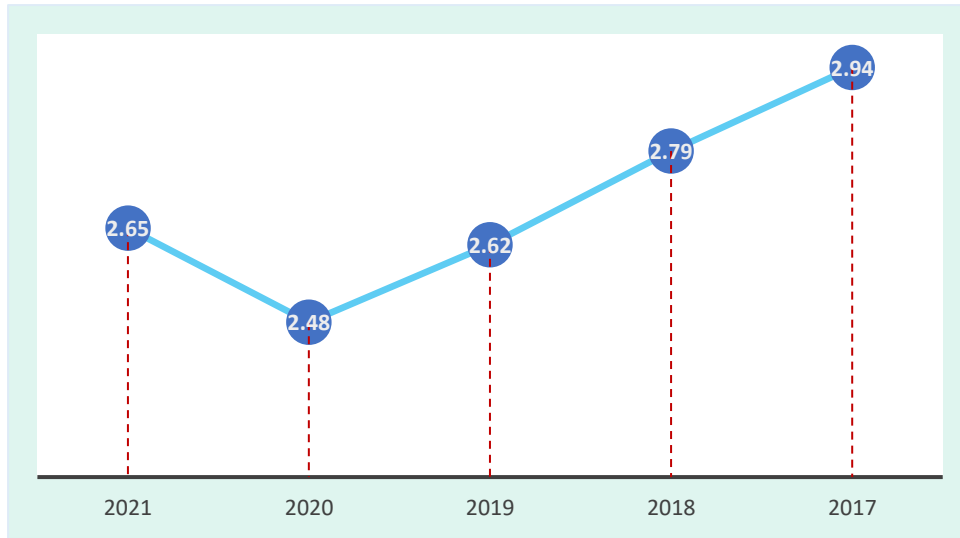
❖ التحديات المرتبطة بالسكان القطريين:

ترافقت مسألة قلة عدد السكان القطريين من مجموع سكان الدولة مع مجموعة من التحديات المتمثلة بظواهر ديموغرافية فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ولا تزال تشهدها البلاد، كارتفاع معدل الإنجاب الكلي، وتراجع معدل الإحلال الإجمالي للقطريين وتأخر سن الزواج. وتعود أسباب هذه الظواهر إلى عوامل مختلفة، منها أسلوب الحياة الحضرية التي يعيش في ظلها القطريون، والإقبال المتزايد للمرأة القطرية على التعليم والعمل، واتجاه الأجيال الشابة نحو تكوين الأسرة النووية بدلاً من الأسرة الممتدة.

○ تراجع معدل الخصوبة الكلية للمرأة القطرية

رغم تذبذبه في بعض السنوات، إلا أن الشكل البياني رقم (1) يشير إلى تراجع معدل الخصوبة الكلية (أي عدد الأطفال الذين من المفترض أن يولدوا للمرأة طوال فترة حياتها الإنجابية من عمر 15 – 49 سنة) بالنسبة للمرأة القطرية من 2.94 ولادة حية عام 2017 إلى 2.65 عام 2021. أي أنه انخفض بنسبة 9.86% خلال فترة المقارنة.

الشكل (1): معدل الخصوبة الكلية للمرأة القطرية خلال الفترة (2021-2017)

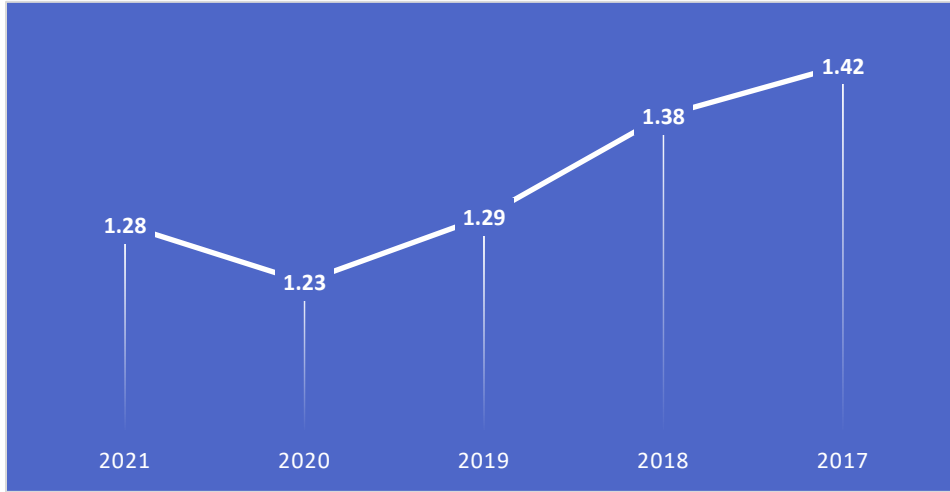


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، 2021

○ تراجع معدل الإحلال الإجمالي للمرأة القطرية

يشير الشكل البياني رقم (2) إلى تراجع معدل الإحلال الإجمالي أو التكاثر (أي عدد ما تنجبه المرأة بعمر 15 إلى 49 سنة من الإناث أو أمهات المستقبل للالتزامات لتجديد الأجيال وبقاء الجنس البشري)، حيث تراجع ذلك المعدل بالنسبة للمرأة القطرية من 1.42 بنت عام 2017 إلى 1.28 عام 2021، أي أنه انخفض بنسبة 9.85% خلال فترة المقارنة.

الشكل (2): معدل الإحلال الإجمالي للقطريات خلال الفترة (2021-2017)



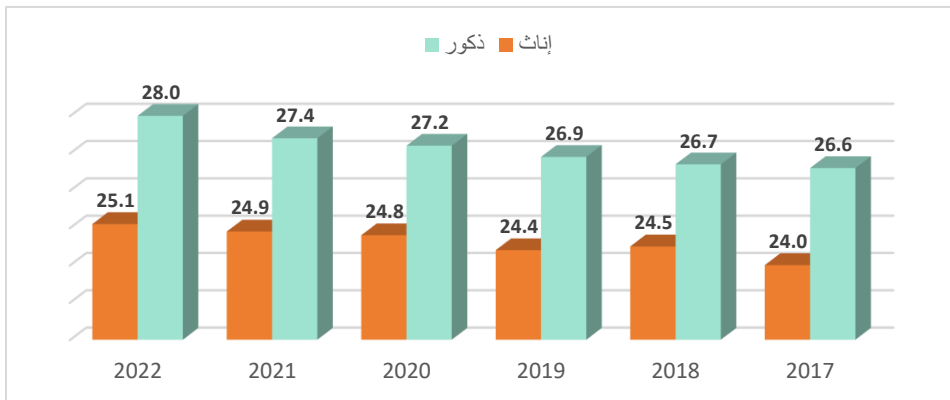
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، 2021، ويرتبط تراجع معدل الإحلال الإجمالي ومعدل الخصوبة الكلية للمرأة القطرية بسن زواجها وبمتوسط عمرها عند الإنجاب، وبالتالي ينخفض كلٌّ من مُعدلي الاحلال الإجمالي والخصوبة الكلية، الأمر الذي يحتاج إلى إجراءات مناسبة للحد من التراجع المستمر لقيم هذه المؤشرات.

○ تأخر سن الزواج

تظهر البيانات الواردة في الشكل البياني رقم (3) ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور من 26.6 سنة عام 2017 إلى 28.0 سنة عام 2022 وللإناث من 24.0 سنة إلى 25.1 سنة للعامين المذكورين على التوالي. وهذا يعني ضمناً تأخر سن الزواج، ولاسيما لدى الإناث القطريات، مما يؤثر سلباً على معدلات الخصوبة على النحو المذكور أعلاه.

الشكل (3): متوسط العمر عند الزواج الأول لدى القطريين حسب الجنس

خلال الفترة (2022-2017)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية الزواج والطلاق 2022

❖ التحديات المرتبطة بالسكان غير القطريين

استناداً إلى المعطيات الإحصائية المتوفرة حول الواقع السكاني، فإنه يمكننا القول بأن دولة قطر، مثلها في ذلك مثل معظم دول الخليج العربية، تعاني من اختلالات في تركيبها السكانية وهيكلية سوق عملها والتوزيع الجغرافي لسكانها، الأمر الذي سيتم تسليط الضوء عليه في الفقرات التالية:

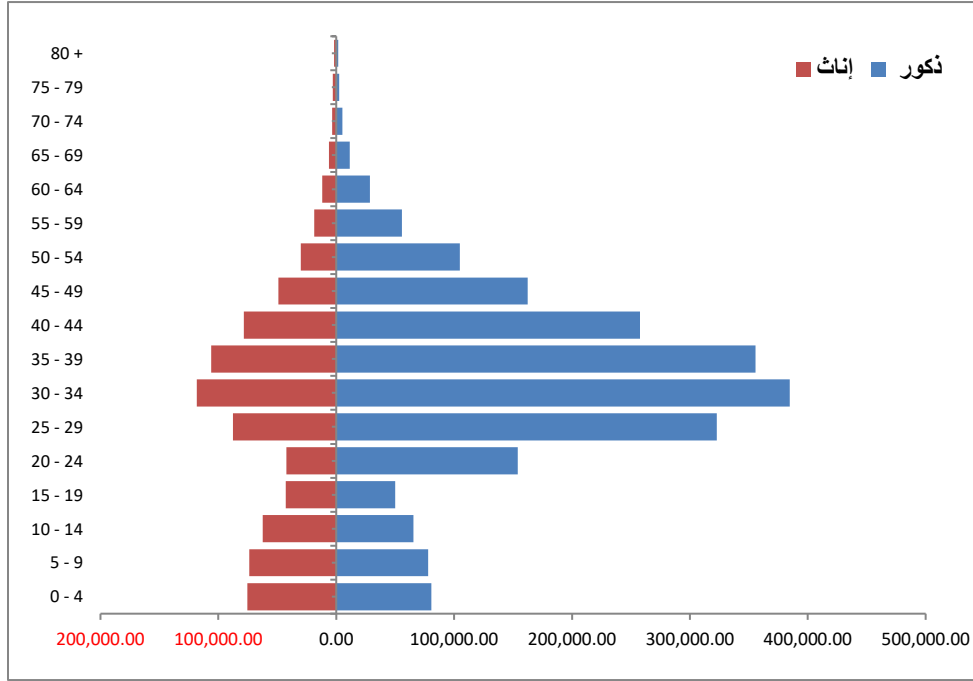
○ اختلال التركيبة السكانية

التركيبة السكانية المقصودة هنا هي بنية السكان من حيث أعمارهم ونوعهم، كما سيتضح في العرض التالي:

■ البنية العمرية

كغيرها من معظم دول الخليج العربي، تتميز دولة قطر باختلال واضح في التركيب العمري للسكان فيها، الأمر الذي يوضحه مضلع الأعمار أو الهرم السكاني (الشكل البياني 4) الآتي:

الشكل (4): مضلع الأعمار (الهرم السكاني) للسكان في قطر لعام 2022



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الإحصاءات السكانية والاجتماعية، الباب الأول، 2022

ويعكس الشكل البياني رقم (4) جوهر الخلل في التركيبة السكانية لدولة قطر التي، في حين يتسم مضلع أعمار مواطنيها بقاعدة عريضة، يتميز مضلع أعمار عموم سكانها (قطريون وغير قطريين) بانتفاخ في وسطه وتضيق في قاعدته.

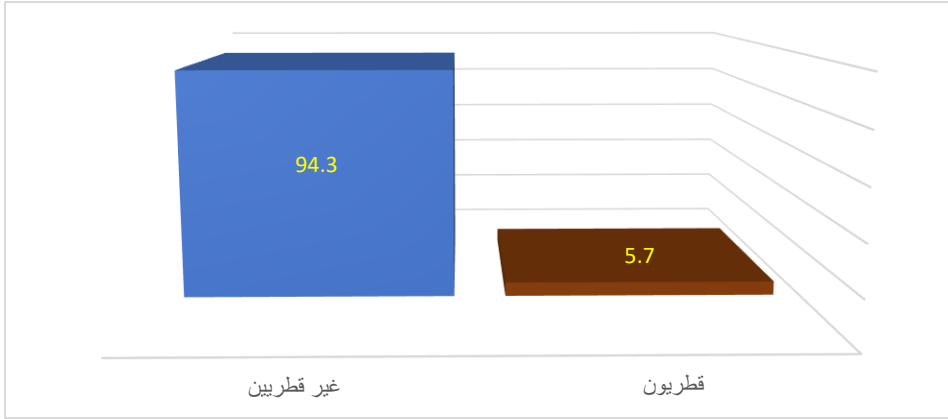
■ البنية النوعية

إضافة إلى الاختلال المذكور أعلاه، والمتمثل باختلال البنية العمرية، هناك اختلال آخر يتمثل بعدم التوازن في نسبة النوع التي بلغت 262 عام 2022، أي أنه مقابل كل 100 أنثى هناك 262 ذكراً، وهي نسبة عالية جداً تزيد عن مثيلتها لدى السكان القطريين البالغة (96.3) بأكثر من مرتين ونصف.

○ اختلال هيكلية سوق العمل

رغم أن استقدام العمالة الوافدة قد لعب دوراً إيجابياً في تحقيق النهضة التنموية الشاملة وتحريك عجلة التقدم الذي شهدته قطر، ولا تزال تشهده على مختلف الأصعدة، إلا أن الأعداد الكبيرة التي تم استقدامها أثرت سلباً على هيكلية سوق العمل، حيث، وكما يبين الشكل رقم (5)، وصلت نسبة مساهمة غير القطريين في الأنشطة الاقتصادية المختلفة إلى 94,3% عام 2022، في حين لم تتجاوز نسبة القطريين الـ 5.7%.

الشكل (5): السكان النشيطون اقتصادياً (15 سنة فأكثر) حسب الجنسية لعام 2022



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة 2022

وقد ترافق الاختلال في التركيبة السكانية على النحو الذي تم عرضه في الفقرات السابقة مع اختلال التوزيع الجغرافي للسكان، والذي يتعلق، وبالدرجة الأولى، بقدرة المناطق المختلفة على جذب السكان، حيث أدى تركيز الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المراكز الحضرية إلى ازدحام هذه المراكز بالسكان القطريين وغير القطريين، إذ في حين لم تتعد نسبة سكان الحضر الـ 50% من سكان الدولة عام 1950، أصبحت تستوعب 100% بدءاً من العام 2010. وفي هذا السياق، تشير البيانات الإحصائية المتوفرة إلى أن بلديتي الدوحة والريان قد استحوذتا على 70.4% من مجموع السكان في الدولة، فيما توزعت النسبة المتبقية على المراكز الحضرية الأخرى (المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة 2022).

لا شك أن هذا النمو الحضري السريع في قطر عموماً وفي بلديتي الدوحة والريان خصوصاً هو أحد أبرز مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها البلاد، وهو دليل على مدى التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تم تحقيقه، إلا أن هذا النمو الحضري غير المتوازن أوجد الكثير من المشكلات أهمها الخلل في التوزيع الجغرافي للسكان، حيث بلغت الكثافة السكانية في بلدية الدوحة 5473 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في حين لم تتجاوز هذه الكثافة في بلدية الشمال 24 فراد في الكيلومتر المربع الواحد (المصدر السابق).

2. المنطلقات

تنطلق السياسة السكانية الثالثة لدولة قطر من:

❖ رؤية قطر الوطنية 2030

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030، إلى "تحويل قطر بحلول العام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل". وتعتمد الرؤية على أربع ركائز: بشرية، واجتماعية، واقتصادية، وبيئية. وعليه، فقد استمدت المضامين الأساسية للسياسة السكانية الثالثة لدولة قطر من هدف الرؤية وركائزها.

❖ استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر

تنفيذاً لأهداف رؤية قطر الوطنية 2030، أطلقت استراتيجية التنمية الوطنية للدولة والتي تهدف إلى توفير حياة أفضل لكل من يعيش على أرض دولة قطر. وهذا يبين مدى توافق أهداف الاستراتيجية مع أهداف السياسة السكانية. ويبدو ذلك جالياً من خلال التوافق الذي تم بين السياسة السكانية الثالثة واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة لدولة قطر، مع الإشارة إلى اختلاف المقاربة بين السياسة السكانية والاستراتيجية؛ ففي حين تركز السياسة السكانية على ضرورة التدخل من أجل الحد من اختلال التركيبة السكانية لدولة وتدايعاته المختلفة، تعالج الاستراتيجية مسائل التنمية من منظور واسع وشامل.

❖ الإطار العام المطور للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون

استناداً إلى العلاقات الخاصة والسمات المشتركة التي تربط بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، والرغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها، والتزاماً بالتوجيه الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، تسترشد السياسة السكانية لدولة قطر بالأهداف الواردة في وثيقة الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الصادرة عام 2003، كت تحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكل قوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع الخليجي ويؤكد هويته العربية والإسلامية، ويحافظ

على استقراره وتماسكه، وزيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للمواطنين من الذكور والإناث مع الاهتمام بفتح مجالات عمل جديدة للمرأة الخليجية.

❖ الاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني

إن الهدف من صياغة استراتيجية عربية للتخطيط السكاني هو وضع إطار مرجعي للدول العربية في مجال السكان والتنمية، يمكن من خلاله بلورة رؤية للمنطقة العربية واستجابتها للتحديات الانمائية والديناميات السكانية، وتطوير خطط تنفيذية واستراتيجيات وطنية للسكان، وكذلك ربط البعد السكاني بالتنمية بكافة محاور وآليات التنمية المستدامة تماشياً مع المستجدات الدولية والإقليمية، وتشخيص الواقع السكاني في الدول العربية والاختراع بعين الاعتبار الخصائص السكانية لكل دولة والتعاطي مع القضايا والتحديات السكانية التي تواجه الدول العربية بالاستناد إلى البحوث والدراسات العلمية والمؤتمرات العربية والإقليمية والعالمية في هذا المجال.

❖ المرجعيات الدولية والإقليمية

تسترشد السياسة السكانية بالتوجيهات والتوصيات التي وردت في بعض المواثيق والمعاهدات الدولية، ولاسيما المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت عليها دولة قطر، مثل: مقررات وخطة عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994، والمؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في العاصمة الصينية بكين 1995، وغايات الأمم المتحدة للألفية 2000، والاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل، وإعلان لشبونة حول سياسات وبرامج الشباب 1998، والميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004، واستراتيجية الأسرة العربية 2005... وغيرها.

ولعل أهم المرجعيات الدولية الجديدة هي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي صادقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بما في ذلك دولة قطر)، والبالغ عددها 193 دولة، والتي تتكون من 17 هدفاً كما هي مبينة في الشكل رقم (6).

الشكل (6): أهداف التنمية المستدامة لعام 2030



3. المبادئ

ترتكز السياسة السكانية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، والقيم المجتمعية للمجتمع القطري، ودستور دولة قطر.

❖ مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري:

تلتزم السياسة السكانية بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتكوين الأسرة وقضايا الزواج والطلاق وحقوق كل من الزوجين والأبناء وواجباتهم، ومن ذلك حرية اختيار الشريك والحفاظ على مكانة المرأة في الأسرة وضمان حقها في التعليم والعمل والتملك وحرية التصرف بممتلكاتها وغير ذلك من الحقوق التي منحها الإسلام للمرأة. كما اهتمت السياسة السكانية بالمبادئ الإسلامية في قضايا الصحة الإنجابية مثل حق الزوجين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب دون ضغط أو إكراه، والعناية بصحة المرأة الحامل وصحة الأجنة والأطفال والمباعدة بين الحمل حيثما تطلبت صحة المرأة ذلك وبالاتفاق بين الزوجين إلى غير ذلك من المبادئ التي تحكم العلاقات داخل الأسرة.

وتراعي السياسة السكانية القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع القطري بشأن تماسك الأسرة والدفاع عن حقوق أفرادها، وقيم التضامن والتراحم والمساعدة المتبادلة بين أبناء المجتمع، وتوفير الخدمات المختلفة للجميع، وبخاصة لأولئك الذين يتعرضون لمشكلات أو مصاعب طارئة كحالات الطلاق، أو الترمل، أو الإعاقة، أو الإصابة بالأمراض، أو الحوادث. ومع الحفاظ على تقاليد المجتمع الأساسية تعمل السياسة السكانية على تغيير أو تطوير بعض العادات والتقاليد التي يمكن أن تشكل عائقاً في وجه تقدم المجتمع وتنميته بالاتجاه المطلوب كتلك التي تشكل عاملاً من العوامل التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

❖ الدستور

يتضمن دستور دولة قطر عدداً من المواد الخاصة بالقضايا السكانية كالقضايا المتعلقة بالأسرة والتعليم والصحة والعمل وغيرها مما يعد من المبادئ الأساسية للسياسة السكانية. ففي المادة (21) ينص الدستور على أن "الأسرة أساس المجتمع. قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيائها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها".

كما يؤكد الدستور في عدد من مواده على رعاية النشء وصيانتهم وحمايتهم، وعلى العناية بالصحة العامة والاهتمام بالتعليم ورعاية العلوم والآداب والفنون والتراث، إضافة للتأكيد على كفاءة

الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص، وعلى قيم العدل والحرية والمساواة والتضامن والإخاء وغيرها من القيم السامية للمجتمع، حتى أن المادة (146) تنص على أن "الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات العامة لا يجوز طلب تعديلها إلا في الحدود التي يكون الغرض منها منح مزيد من الحقوق والضمانات لصالح المواطن"، وتؤكد المادة (35) على أن "الناس متساوون أمام القانون. لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين".

انطلاقاً مما سبق، تم رسم الملامح العامة للسياسة السكانية الثالثة (2024-2028) ومضامينها الأساسية المتمثلة بغايات وأهداف وإجراءات هذه السياسة، كما هو مبين في الجدول رقم (1):

الجدول (1): مضامين السياسة السكانية الجديدة

المحور	الغاية	عدد الأهداف	عدد الإجراءات
1. السكان والقوى العاملة	1. الحد من اختلالات التركيبة السكانية وتداعياتها والتحكم بسوق العمل ومكوناته	4	28
2. النمو الحضري والإسكان والبيئة	2. تصحيح اختلال التوازن في الهياكل الحضرية، والتحول من المدن الكلاسيكية إلى مدن المستقبل الذكية، والحد من تداعيات التغير المناخي والأوبئة، ودعم التنمية الخضراء وتعزيزها	3	20
3. التعليم والتدريب والشباب	3. الارتقاء النوعي بالتعليم وتعزيز دور البحث العلمي، وتوفير تدريب عالي الفاعلية، وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع	3	23
4. الصحة العامة والصحة الإنجابية	4. الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتحسين واقع الصحة الإنجابية وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي	2	16
5. المرأة والطفولة	5. دعم المشاركة المجتمعية للمرأة، وتوفير الظروف اللازمة لزيادة مشاركتها في قوة العمل مع المحافظة على تماسك الأسرة وضمان بيئة سليمة للأطفال	2	14
6. كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة	6. تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة المجتمعية، والعمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين	2	15
المجموع		16	116

ثانياً

الفعاليات والنشاطات والدورات التدريبية

الفعاليات والنشاطات:

تتضمن هذه الفقرة استعراضاً موجزاً للفعاليات التي نظمتها اللجنة والنشاطات التي نفذتها خلال عام 2023، وأهمها:

❖ الاحتفال باليوم العالمي للسكان (11 يوليو 2023):

بتاريخ 2023/7/11، احتفلت اللجنة الدائمة للسكان في دولة قطر باليوم العالمي للسكان السنوي، علماً بأن هذه المناسبة تأتي كواحدة من مخرجات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي



تم الإعلان عنها لأول مرة في العام 1989، حيث يتم الاحتفال بها سنوياً في الحادي عشر من شهر يوليو في كل عام، وذلك بهدف تذكير كل فئات المجتمع بالقضايا السكانية وأهميتها، إلى جانب تعزيز التوعية المجتمعية بها وتبسيط الضوء على قضايا تنظيم

الأسرة والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر وتحسين صحة الأمهات وحقوق الإنسان. وفي هذه المناسبة أكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس جهاز التخطيط والإحصاء



ورئيس اللجنة الدائمة للسكان أن الغاية الأساسية للسياسة السكانية في دولة قطر "تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته".

أما موضوع اليوم العالمي للسكان 2023،

فهو "إطلاق العنان لقوة المساواة بين الجنسين: رفع أصوات النساء والفتيات لإطلاق العنان لإمكانيات عالمنا اللامحدودة". وحول هذا الموضوع، أصدرت الدكتورة نتاليا كانييم، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بياناً أكدت فيه على ما يلي:

"تخيّلوا عالماً يملك فيه جميع البشر، أي ثمانية مليار نسمة، مستقبلاً واعداً مليئاً بالطاقات والإمكانات. لكن الواقع مختلف، حيث إن ثمة 4 مليارات امرأة وفتاة، أي نصف عدد البشرية، يواجهن التمييز المبني على النوع الاجتماعي. وفي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي انعقد قبل ثلاثين عاماً، وضعنا نصب أعيننا هدفاً يتمثل بعالم ينعم فيه الناس بحياة أطول وأكثر صحة، ويتمتعون بمزيد من الحقوق والخيارات أكثر من أي وقت مضى. وبفضل التحسينات التي شهدتها الرعاية الصحية وزيادة معدلات طول العمر، تحققت بالفعل الكثير من الإنجازات لهذه الرؤية على أرض الواقع، وتجلت في صورة ارتفاع عدد السكان لأعلى مستوياته على الإطلاق".

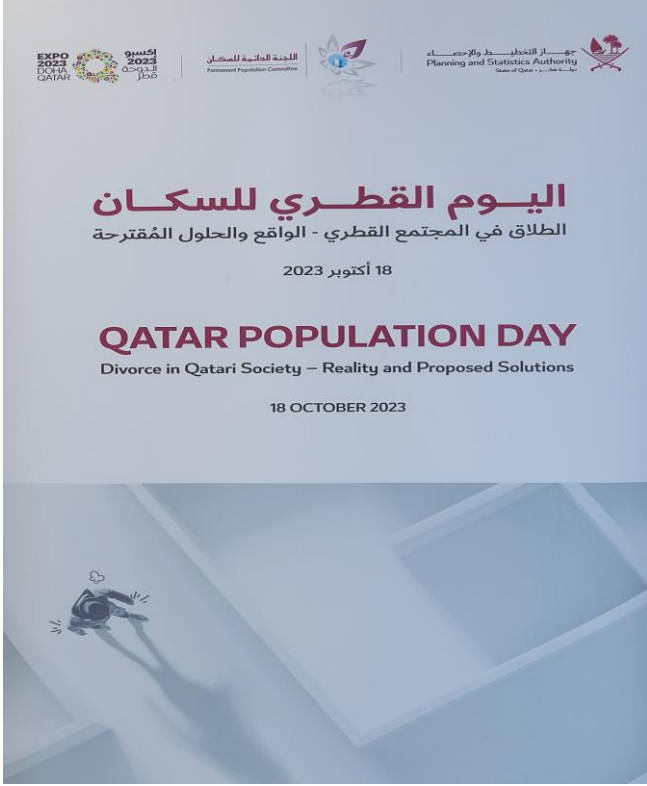
وقد تابعت الدكتورة نتاليا كانيم في بيانها المذكور القول بأن اليوم العالمي للسكان 2023 هو تذكير بأنه يمكننا تحقيق مستقبل مزدهر وسلي ومستدام، كما تصوره المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، إذا قمنا بتسخير قوة كل إنسان على هذا الكوكب. عندما نطلق العنان للإمكانات الكاملة للنساء والفتيات لتشجيع ورعاية رغباتهن في حياتهن وأسرهن ومهنهن، فإننا نحفز نصف القيادة والأفكار والابتكار والإبداع من أجل مجتمع أفضل.

وفي سياق متصل، شددت الدكتورة نتاليا على ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين، قائلة "إن مثل هذه المساواة تعد حلاً جامعاً وشاملاً للكثير من القضايا السكانية. وعلى مستوى المجتمعات التي تعاني من شيخوخة السكان ولديها قلق بشأن إنتاجية اليد العاملة، يعد تحقيق التكافؤ بين الجنسين في قوة العمل الطريقة الأكثر فعالية لتحسين مستوى الإنتاج ونمو الدخل. وأما على صعيد البلدان التي تسجل نمواً سكانياً سريعاً، فتستطيع النساء من خلال التعليم وتنظيم الأسرة تحقيق منافع جمة فيما يتعلق برأس المال البشري وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل".

وفي ختام بيانها، دعت الدكتورة نتاليا إلى اتحاد الإرادات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين قائلة "مجدداً لتخيّل عالماً يمتلك فيه كل إنسان منا فرصة متساوية للازدهار، ونوحد قوانا لضمان أن يكون العنصر البشري بكل أطيافه هو الثروة الحقيقية في كل وطن، أياً كان حجمه ومرحلة تطوره ونموه".

❖ احتفالية اليوم القطري للسكان 2023:

في إطار احتفالاتها باليوم العالمي للسكان، الذي استحدث من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة



عام 1989، واستناداً إلى قرار مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي (27) بتاريخ 6 أكتوبر 2010 بالموافقة على تنظيم اليوم القطري للسكان في شهر أكتوبر من كل عام، احتفلت اللجنة الدائمة للسكان يوم الأربعاء 2023/10/18 باليوم القطري للسكان تحت شعار " الطلاق في المجتمع القطري- الواقع والحلول المقترحة".

وقد شارك في هذه الاحتفالية، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة

الدائمة للسكان، الوزارات والهيئات ذات العلاقة بالسكان وقضايا التنمية، ورؤساء وأعضاء مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر، وممثلون



عن مؤسسات وهيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بالقضايا السكانية، وممثل أو أكثر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية - الأمانة

الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتهدف الاحتفالية إلى:

- زيادة الوعي حول قضايا الطلاق وتأثيرها على الأفراد والأسر؛
 - توفير منصة لمشاركة الخبرات والمعرفة بين الحضور في مجال معالجة قضايا الطلاق؛
 - تعزيز التفاهم والحوار بين الأفراد والجهات ذات الصلة من أجل العثور على حلول؛
 - اقتراح توصيات للحد من مشكلة الطلاق في المجتمع القطري.
- وقد سارت فعاليات اليوم القطري للسكان 2023 على النحو التالي:

أولاً) جلسة الافتتاح

افتتحت احتفالية اليوم القطري للسكان 2023 بكلمة لسعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، ألقاها بالنيابة



عنه السيد/ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، رحب فيها بالضيوف



المشاركين باليوم
القطري للسكان،
مشيراً إلى سعي
اللجنة الدائمة
للسكان نحو
"تحقيق التوازن
بين النمو السكاني
ومتطلبات التنمية

المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع

خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم في تقدم المجتمع القطري ورفعته"، مؤكداً على مواكبة اللجنة لمستجدات الواقع السكاني في الدولة ودراسة الظواهر والقضايا السكانية والتنمية، الأمر الذي يظهر بوضوح في جدول أعمال احتفالية اليوم القطري للسكان 2023 والذي يتضمن تنظيم ندوة حول "الطلاق في المجتمع القطري- الواقع والحلول". وفي هذا السياق، أكد سعادة الدكتور صالح على أنه رغم فردية القرار في قضية الطلاق، إلا أن ظلاله أسرية ومجتمعية، وممتدة لما هو تنموي واقتصادي، الأمر الذي بات يشغل بال المجتمع القطري، حيث تشير الإحصاءات في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع معدل الطلاق العام للقطريين من 10.1 لكل 1000 قطري (15 سنة فأكثر) عام 2013 إلى 13.1 عام 2022، وللقطريات من 8.5 لكل 1000 قطرية إلى 10.9 لكل 1000 قطرية للفترة ذاتها. وعليه، أوضح سعادة الدكتور صالح بأن اللجنة الدائمة للسكان اهتمت بمسألة الطلاق في المجتمع القطري، فضمنتها في برنامج عمل السياسة السكانية الثالثة (2023-2027) لدولة قطر، والتي ترى أن الحد من اختلال التركيبة السكانية للدولة يمكن أن يتم من خلال عدة حلول، أهمها زيادة نسبة السكان القطريين من مجموع سكان الدولة، الأمر الذي يتطلب تنفيذ مجموعة من البرامج الداعمة لزيادة معدلات الزواج من جهة، وخفض معدلات الطلاق من جهة ثانية.

وفي ختام كلمته نوه سعادته إلى انعقاد ندوة علمية بعد الجلسة الافتتاحية، والتي ستتناول تقديم صورة إحصائية وتحليلية للوضع الراهن للطلاق في قطر، وأسبابه وآثاره المختلفة، والحلول الممكنة للحد منه والجهود الحكومية للمحافظة على النسيج الاجتماعي وتقليل حالات الطلاق ورفع الوعي المجتمعي في هذا الشأن.

وبالنيابة عن سعادة السيدة/ مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة (ضيف شرف الاحتفالية)، ألقى السيد غانم مبارك الكواري/ وكيل الوزارة



المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية، كلمة أشار فيها إلى أن ظاهرة الطلاق تعتبر من أهم التحديات الاجتماعية التي

تواجه المجتمع القطري شأنه شأن المجتمعات الخليجية والعربية الأخرى، نظراً لما ينتج عنها، من آثار اجتماعية وظواهر عدة، من قبيل التفكك الأسري والخلافات العائلية والعديد من النتائج السلبية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، خاصة على الأطفال الذين سيفتقدون إلى التنشئة الأسرية السليمة، وسيعرضون لضغوطات تؤثر على سلوكهم المستقبلي، إضافة إلى تأثيرها على الزوجين وصحتهما النفسية وعلاقتهما الاجتماعية، ولهذا تعمل وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، عند إعداد خطتها الاستراتيجية للأعوام 2023-2030 على استمرار المبادرات والمشاريع التي تعزز تماسك الأسرة القطرية، والحد من الطلاق، مثل برنامج "سنة أولى زواج" الذي تم إعداده على أساس أن السنة الأولى من الزواج هي السنة الأصعب، وهي السنة التي تكثر فيها حالات الطلاق وفقاً للإحصاءات الرسمية، إضافة إلى برنامج "وتد"، وهو برنامج للاستشارات العائلية والعلاج الزوجي والأسري والتربوي.

وفي كلمتها التي ألقته نيابة عن المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الدول العربية بالقاهرة، ثمنت الدكتورة/ هالة يوسف، المستشار الإقليمي بصندوق



الأمم المتحدة
للسكان، الجهود
التي قامت بها دولة
قطر في ملف
السكان والتنمية،
مشيرة إلى المشاركة
البناءة لدولة قطر
في المراجعة
السادسة لمؤتمر

السكان والتنمية، التي تم الانتهاء منها في سبتمبر 2023، خلال المؤتمر الإقليمي الذي انعقد في العاصمة اللبنانية بيروت. وفي سياق متصل، تحدثت الدكتورة هالة عن السياسة السكانية الأخيرة لدولة قطر، والتي هدفت إلى موازنة النمو السكاني مع متطلبات التنمية المستدامة لضمان حياة كريمة لشعب قطر وتعزيز قدراته وتوسيع خياراته وزيادة مستوى مشاركته في تقدم المجتمع القطري. وتابعت الدكتورة هالة قائلة: "ونحن نجتمع اليوم مع رفع شعار الحديث عن تحدي هام لتكوين الأسرة، وهو الطلاق والذي يعد تحدياً ليس فقط للتكوين الأسري، ولكن للتكوين المجتمعي أيضاً بجميع فئاته

السكانية ولما له من تأثير سلمي على الأجيال المتتالية، ومن ثم يتحتم حمايته وحمايتهم. هذا بالإضافة إلى أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي نعيشها جميعاً قد تؤدي إلى ضعف الروابط الأسرية وزيادة حالات الطلاق، مما يساهم في انخفاض معدلات الخصوبة".

بعد الكلمات الافتتاحية، شهد الاحتفال، تكريم الشركاء والأعضاء السابقين للجنة الدائمة للسكان تقديراً لجهودهم ودورهم الفعال في متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.

ثانياً ندوة الطلاق

على هامش احتفالية اليوم القطري للسكان 2023، عقدت الندوة الخاصة بالطلاق في المجتمع القطري على مدار ثلاث جلسات، وذلك على النحو التالي:

• الجلسة الأولى: الوضع الراهن للطلاق في قطر: قراءة في الإحصاءات والأدلة العلمية

وقد ترأس هذه الجلسة السيد/ عبد الله الجميلي، مستشار استراتيجي بأكاديمية



قطر للمال والأعمال، وتم فيها تقديم ورقتي عمل: - الورقة الأولى - قدمها السيد/ محمد سعيد المهندي، مدير إدارة الإحصاءات في

جهاز التخطيط والإحصاء، وكانت بعنوان "عرض وتحليل إحصائي للوضع الراهن لحالات الطلاق بالدولة". وقد أكد السيد المهندي على أن البيانات الإحصائية تشير إلى أن معدل الطلاق للمواطنات القطريات لكل ألف من السكان (15 سنة فأكثر) خلال الفترة (2019 - 2022) ارتفع من 9.6 لكل 1000 امرأة قطرية عام 2019 إلى 10.9 لكل 1000 امرأة قطرية عام 2022. وبالنسبة للمواطنين القطريين، فقد ارتفع المعدل من 11.5 عام 2019 إلى 13.1 عام 2022.

- الورقة الثانية قدمها الدكتور/ خالد النعمة، مدير إدارة البحوث والسياسات في معهد الدوحة الدولي للأسرة، وكان عنوانها "أدلة على أسباب الطلاق من بحوث ودراسات المعهد". حيث أشار الدكتور النعمة إلى دراسة المعهد التي تمت بالتعاون مع جامعة الدول العربية حول تقييم العلاقات الزوجية خلال الخمس سنوات الأولى للزواج في الوطن العربي، ودراسة المعهد بالتعاون مع جامعة قطر حول تصورات الشباب في قطر وخبراتهم حول الزواج السعيد المستدام، مبيناً من خلال هذه الدراسات أسباب التفكك المبكر لمؤسسة الزواج ومقومات الزواج السعيد.

● الجلسة الثانية: حالات الطلاق: الأسباب والتداعيات والحلول من واقع الأدلة والممارسات

ترأس هذه الجلسة الدكتورة/ صديرة الكوهجي، مساعد المدير الطبي لخدمات الأطفال والمراهقين في وزارة الصحة العامة، وتم فيها تقديم أوراق العمل التالية:

- الورقة الأولى: قدمها القاضي الدكتور/ عايض سعد القحطاني، قاضي أول



بمحكمة
الاستئناف-

المجلس الأعلى
للقضاء، والذي
أشار فيها إلى
أسباب الطلاق
المتعلقة بالعوامل
الاقتصادية

والضغوط الاجتماعية والخلافات الشخصية، مركزاً على الأحكام الرئيسية المتعلقة بالطلاق في قانون الأسرة رقم 23 لسنة 2006. وفي سياق متصل تناول الدكتور القحطاني آثار الطلاق ليس على المجتمع فحسب، بل أيضاً على الأطفال (قضايا الحضانة- أحكام النفقة للأطفال في القانون). وفي ختام عرضه، تناول الدكتور القحطاني الحلول الممكنة للحد من مشكلة الطلاق في المجتمع القطري، مشيراً إلى أهمية إجراء التعديلات اللازمة على قانون الأسرة.

- الورقة الثانية قدمتها الدكتورة/ ساجار عبد الله حمد، القائد الإكلينيكي لمركز صحة المرأة التابع لمؤسسة حمد الطبية، وكانت بعنوان "الطلاق والصحة النفسية" أوضحت فيها أنه وفقاً لدراسات مختلفة، فإن من الأسباب الأكثر شيوعاً للطلاق هي عدم التوافق والالتزام بين الزوجين كذلك العلاقات خارج نطاق الزواج، والتغيير الذي أحدثه التحضر. وأشارت الدكتورة أيضاً إلى أن للطلاق آثار على الفرد والأسرة (الزوج والزوجة والأطفال) تتمثل في الضغط النفسي والقلق والاكتئاب وقلة الثقة بالنفس والشعور بالذنب وخيبة الأمل بالإضافة إلى العزلة الاجتماعية، خاصة عندما يبدأ في محاولة إعادة بناء حياته وهويته خارج نطاق الزواج. وعليه لابد من التركيز على الاستراتيجيات التي يمكن أن تساعد في التغلب على تلك الآثار والضغوط الأسرية.

- الورقة الثالثة قدمتها الدكتورة / فاطمة علي الكبيسي، عميد كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، تحت عنوان "تداعيات الطلاق على أفراد الأسرة والمجتمع وسبل التغلب عليها"، أشارت فيها إلى التداعيات الاجتماعية للطلاق على المرأة (كالنظرة السلبية للمرأة المطلقة في المجتمع، والتعرض للإشاعات، وازدياد القيود عليها)، وعلى الرجل (كالتردد في إعادة تجربة الزواج، وقلة فرص القبول له في الزواج قياساً بمن لم يسبق له الزواج، والحرمان من الاستقرار الأسري)، وعلى الأبناء (كالتمسك بين الوالدين، وغياب حنان أحد الوالدين، والافتقار إلى الوضع الأسري السليم)، وعلى المجتمع (كعدم قدرة الأسرة كنظام على أداء الوظائف المطلوبة منها، وتأثر العلاقات الاجتماعية بين أسر الزوجين المنفصلين مما يضعف العلاقات الاجتماعية، وظهور بعض المشكلات لأبناء المطلقين تؤدي إلى ظهور بعض الظواهر السلبية في المجتمع كالانحراف).

● الجلسة الثالثة: الجهود الحكومية للمحافظة على النسيج الاجتماعي وتقليل

حالات الطلاق ورفع الوعي المجتمعي

ترأس هذه الجلسة السيد/ ناصر مبارك الهاجري، مستشار أسري في مركز الاستشارات العائلية (وفاق)، وتم فيها تقديم الأوراق التالية:

- الورقة الأولى قدمتها السيدة/ سبيكة أحمد النصر، استشاري اجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، بعنوان "دور وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة في المحافظة على استدامة الحياة الزوجية"، عرضت فيها نتائج استبيان عن الطلاق

في المجتمع القطري نفذته الوزارة في وقت سابق لمعرفة رأي عينة من المبحوثين حول جملة قضايا، منها: أسباب الطلاق، والفئات الأكثر تضرراً من الطلاق،



والجهة المسؤولة عن الطلاق، والآثار المترتبة عن الطلاق. وبعد عرض نتائج الاستبيان المذكور، أشارت السيدة النصر إلى البرامج التي وضعتها الوزارة

(برنامج سنة أولى زواج وبرنامج وتد) للمحافظة على تماسك الأسرة القطرية.

- الورقة الثانية قدمها السيد/ محمد محمود المحمود، الخبير الشرعي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بعنوان "جهود الخطاب الديني والدعوي للمحافظة على العلاقات الزوجية واستدامة الأسرة وتربية النشء، أشار فيها إلى اهتمام الإسلام بالأسرة وبيت الزوجية، لأنهما نواة المجتمع الإسلامي، والمحضن التربوي، والحصن الحصين للأبناء، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع، وأصبح البيت مكاناً ملؤه الإيمان والتقوى، وملتقى الفرح والسعادة. وفي ختام عرضه بيّن السيد المحمود أن وزارة الأوقاف تعمل على الحد من انتشار ظاهرة الطلاق من خلال عقد عدة فعاليات ومحاضرات ودورات توعوية لرفع مستوى الوعي الديني والاجتماعي لمواجهة التحديات الزوجية، مثل: برنامج سكن " للمقبلات على الزواج " وهو عبارة عن ورش تدريبية لزيادة رفع الوعي الفقهي والنفسي والصحي في الحياة الزوجية وتنمية المهارات والمعارف في الحياة الزوجية والأسرية، وبرنامج مودة ورحمة " للمتزوجات"، والسلسلة الدعوية التأصيلية " بناء البيت المسلم " لتنمية المعارف اللازمة لتكوين البيت المسلم.

- الورقة الثالثة قدمها الدكتور/ عبد الله علي المري، مدير إدارة المناهج الدراسية ومصادر التعلم بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، بعنوان "الجهود المبذولة للمحافظة على استدامة الحياة الزوجية والحد من حالات الطلاق"، أكد فيها على أن الإطار العام للمنهج التعليمي الوطني لدولة قطر يشكل حجر الزاوية في توجيه المناهج الدراسية ومرجعيتها المتمثلة بالقيم الإسلامية والتراث العربي والقطري

التي تمنح الأسرة مكانة خاصة. وعليه، تعد المناهج الدراسية إحدى الأدوات الرئيسية التي تستهدف تعزيز مكانة الأسرة وفهم الدور الحيوي الذي تلعبه في المجتمع، وذلك من خلال دمج مواضيع تتعلق بالتربية السليمة، والتركيز على العلاقات المبنية على الثقة والاحترام المتبادل، وتقديم أدوات لحل النزاعات وتحقيق التواصل الجيد.

ثالثاً) اختتام الفعالية وتكريم رؤساء الجلسات ومقدمي العروض:

في ختام فعالية اليوم القطري للسكان 2023 توجه السيد/ عبد الهادي الشاوي،



مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بالشكر الجزيل للسادة الحضور والمشاركين، ولكل من ساهم في إنجاح فعاليات اليوم القطري للسكان 2023 من منتسبي المكتب الفني ومن العلاقات العامة في جهاز التخطيط والإحصاء، منوهاً بمشاركة خبراء صندوق الأمم المتحدة للسكان والأمانة

العامة لجامعة الدول العربية - الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، متمنياً للجميع مزيداً من التوفيق والنجاح في أعمالهم المستقبلية، ومنوهاً إلى أهمية الدخول إلى موقع اللجنة الإلكتروني لتقديم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من مشكلة الطلاق في المجتمع القطري، والتي ستم إضافتها إلى التوصيات المنبثقة عن العروض المقدمة في ندوة الطلاق والنقاشات التي دارت حولها.

بعدها تم تكريم رؤساء الجلسات ومقدمي العروض في الندوة التي أقيمت على هامش اليوم القطري للسكان 2023، والتي خلُصت إلى تقديم التوصيات التالية:

1. تشكيل فريق وطني من الجهات المعنية بمشكلة الطلاق في المجتمع القطري لإجراء دراسة علمية ميدانية حول الأسباب الكامنة وراءها، للمساعدة في تطوير برامج ومشاريع توعية وتثقيف للأزواج وإدارة علاقات الزوجين (مع الاستفادة

من خبرات العاملين في الإرشاد والإصلاح الأسري في الدولة للتعرف على ما استجد من مشكلات).

2. العمل على بناء نظام إحصائي متكامل على مراحل: بدايته بين جهاز الإحصاء والمجلس الأعلى للقضاء، تليها الجهات الأخرى المعنية ببيانات ذات الصلة بمشكلة الطلاق، ومن ثم الجهات المختصة بمتابعة تبعات الطلاق على الأبناء والزوجين والربط مع المؤسسات الإصلاحية والاحداث والصحة النفسية وغيرها من المؤسسات التي تسهم في رصد آثار الطلاق على المجتمع.

3. استحداث محتويات في مناهج التربية الأسرية تستهدف فئة اليافعين والشباب بالمدارس والجامعات لتعريفهم بأدوارهم الأسرية في مؤسسة الزواج.

4. نشر نتائج مبسطة للأبحاث حول ظاهرة الطلاق بين فئة الشباب وإشراكهم في الحديث حولها في منتديات إلكترونية منظمة من طرف جهة حكومية معنية.

5. تعزيز مؤسسات الإرشاد الزواجي في المجتمع وتطوير برامج تأهيل المقبلين على الزواج، وإضافة ذلك إلى إجراءات توثيق عقود الزواج.

6. تعزيز الدور المجتمعي للمنابر الدينية والإعلام، بتطوير أسلوب مخاطبة الشباب من خلال الوسائط الإعلامية التي يقبلون عليها حول قضايا الزواج والأسرة، ومناقشة التحديات وسبل التغلب عليها، وتعزيز النماذج الإيجابية للحياة الأسرية.

7. دراسة العوامل الوقائية التي يمكن أن تساهم في تقليل معدلات الطلاق والتوعية بأهمية التفاهم والدعم الأسري.

8. دراسة التأثيرات الصحية والاجتماعية للزواج من الأقارب وكيف يمكن الحد من مخاطر الأمراض الوراثية الناجمة عنه.

9. العمل على تحديث قانون الأسرة رقم 23 لسنة 2006، وتطويره بما يواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية الحاصلة في المجتمع القطري (دون إغفال النظر في قضايا وضعية المطلقة، وأبناء القطريات، والوصاية)

10. وضع برنامج خاص بإدارة مرحلة ما بعد الطلاق، يتضمن الدعم النفسي والاجتماعي للأزواج المطلقين وأطفالهم بالتنسيق بين الجهات ذات الصلة وذلك لتحقيق طلاق آمن يؤكد على كيفية التعامل لما فيه مصلحة الجميع.

11. إنشاء مكتب رسمي للزواج بالتنسيق مع كل الجهات المعنية في الدولة لتسهيل ومساعدة الاسر في الحصول على معلومات خاصة بالمتزوجين قبل الارتباط تفاديا للوقوع في مشاكل بعد الزواج.

الدورات التدريبية:

نُفذ خلال عام 2023 عدد من الدورات التدريبية التي شارك فيها باحثو وباحثات المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، بهدف تعزيز قدراتهم ومهاراتهم المختلفة، وهي:

❖ اسم الدورة: " إدارة التغيير "

الجهة المنظمة	معهد الإدارة العامة
طبيعة الدورة	حضورى
الفترة الزمنية	من 5 إلى 9 فبراير 2023
الهدف العام	إكساب المشاركين القدرة على تحديد فرص التغيير المتاحة والعمل على استثمارها وإدارة عملية التغيير بما يحقق الأهداف
الفئة المستهدفة	شاغلو الدرجة المالية الثانية من موظفي الجهات الحكومية
مدة البرنامج	(20) ساعة تدريبية بواقع خمسة أيام عمل
الأساليب والوسائل التدريبية	• المحاضرة القصيرة • دراسة الحالة • ورشة عمل وتمارين تطبيقية • حلقة النقاش • العصف الذهني • حل المشكلات
المخرجات	• تحليل وتقييم البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة وتحدد فرص التغيير المتاحة والتحديات المحتملة. • يعد إستراتيجية التغيير المناسبة لظروف جهة العمل. • يوفر الدعم والتأييد للتغيير المطلوب من الأطراف ذات العلاقة بالتغيير. • دمج الموظفين وتحفيزهم لتقبل عملية التغيير. • ادارة عملية التغيير بجميع جوانبها
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني للجنة)	كانت الدورة بشكل عام وفق التصور المطلوب، حيث تم الإلمام بمواضيع هامة وذات صلة بإدارة التغيير، وذلك من خلال الجانب النظري والتدريبات العملية، مما ساهم في التوسع في معرفة تحليل وتقييم الحاجة للتغيير واكتساب الخبرات في هذا المجال.

❖ اسم الدورة العمل: "توجيه الموظفين الجدد (مرحبا)"

الجهة المنظمة	معهد الإدارة العامة إدارة الخدمات التدريبية
طبيعة الدورة	حضورى
الفترة الزمنية	من 12 إلى 23 فبراير 2023
الهدف العام	تمكين الموظفين الجدد من التكيف مع بيئة العمل الجديدة، لمساعدتهم على التفاعل، ورفع كفاءتهم الشخصية والإدارية والفنية
الفئة المستهدفة	الموظفون الذين تم تعيينهم حديثاً، ولم يمض على تعيينهم أكثر من ثلاثة أشهر
مدة البرنامج	(40) ساعة تدريبية بواقع (4) ساعات يومياً لمدة (10) أيام
الأساليب والوسائل التدريبية	• ورشة عمل وتمارين تطبيقية • حلقة النقاش
المخرجات	• تطوير معارف المتدرب حول التنظيم الحكومي ورؤية قطر الوطنية 2030 وأبرز غاياتها • التعريف بأهمية الوظيفة العامة ودورها في أداء الجهات الحكومية • تزويد المتدرب بمتطلبات السلوك الوظيفي والأخلاقي، وتعريفه بحقوقه وكيفية المطالبة بها • التوعية بكيفية التعامل مع الرؤساء والزملاء والمراجعين • التعريف بكيفية التعامل مع برنامج المراسلات الإلكترونية • تعريف المتدرب بكيفية التعامل مع النصوص والجدول باستخدام برنامج المايكروسوفت
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني للجنة)	• الفئة التي تم استهدافها، مضى على تعيينها أكثر من سنة، وبعضهم لديه خبرات سابقة في سوق العمل • برنامج الدورة عبارة عن تكرار معلومات سابقة، تم التطرق لها خلال أيام الدراسة، وخاصة برامج المايكروسوفت

❖ اسم الدورة العمل: "مهارات التخطيط والمتابعة والتقييم"

الجهة المنظمة	معهد الإدارة العامة إدارة الخدمات التدريبية
طبيعة الدورة	حضورى
الفترة الزمنية	من 2 إلى 13 أبريل 2023
الهدف العام	اكتساب القدرة على إعداد الخطة التنفيذية، وكيفية استخدام نماذج وأساليب متابعتها وتقييمها
الفئة المستهدفة	شاغلو الدرجة المالية الخامسة من موظفي الجهات الحكومية
مدة البرنامج	(40) ساعة تدريبية بواقع (4) ساعات يوميا لمدة (10) أيام تدريبية
الأساليب والوسائل التدريبية	• ورشة عمل وتمارين تطبيقية • حلقات نقاشية والعصف الذهني • عرض أفلام تدريبية عن تنفيذ الخطط
المخرجات	• معرفة أساسيات ومبادئ التخطيط • تحديد الأهداف التنفيذية التي تكون قابلة للقياس • إعداد الجداول الزمنية، وتحديد المتطلبات المادية والبشرية لتنفيذ الخطط • متابعة المؤشرات في الخطة
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني للجنة)	تنمية المهارات في صياغة الأهداف وإعداد الخطط وبرامج العمل ومتابعتها، ووضع الأساليب العلمية للتخطيط والمتابعة في موضع التطبيق، وذلك من أجل تحسين العمل بصورة مستمرة

❖ اسم الدورة العمل: " بناء القدرات في مجال إعداد السياسات وأوراق الحقائق لخدمة عملية وضع السياسات السكانية وبرامج الصحة الإنجابية وكسب المؤازرة لهما"

الجهة المنظمة	الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة السياسات السكانية " الأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية " بالتعاون مع المجلس الأعلى للسكان بالملكة الأردنية الهاشمية
طبيعة الدورة	عن بعد باستخدام تقنية زووم "ZOOM"
الفترة الزمنية	17 يوليو و30 يوليو 2023
الهدف العام	التعرف على متطلبات ومواصفات وعناصر أوراق السياسات ذات العلاقة بالشأن السكاني والتنموي، إضافة إلى مهارات وأساليب البحث عن المعلومات ومصادرها حول ظاهرة أو قضية ما معينة، وكيفية وضع الخيارات أو البدائل المناسبة المقترحة للتعامل مع هذه القضية
الفئة المستهدفة	العاملون في المجالس واللجان الوطنية للسكان أو من في حكمها من الدول العربية
مدة البرنامج	يومين
الأساليب والوسائل التدريبية	• المحاضرات والعروض عن الجوانب النظرية لموضوع النشاط • النقاش • العصف الذهني • عرض أمثلة وتجارب وطنية • تمرين مشروع إعداد مسودة ورقة حقائق عن قضية وطنية من كل مشارك
المخرجات	• تزويد المتدربين بمهارات وأساليب البحث عن المعلومات ومصادرها حول ظاهرة أو قضية ما • تمكين المتدربين من وضع الخيارات أو البدائل المناسبة المقترحة للتعامل مع قضايا السكان والتنمية • تزويد المتدربين بالقدرات اللازمة لإقناع وكسب تأييد الجمهور المستهدف
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني للجنة)	مما لا شك فيه أن مثل هذه الورش التدريبية تتيح الفرصة للاحتكاك مع الخبراء والمهتمين عموماً في المجال السكاني والاستفادة من خبرتهم، والاطلاع على تجاربهم واكتساب المعرفة منهم. وتفادياً لظهور مشاكل تقنية خلال التدريب عن بعد، يستحسن عقد مثل هذه الورشات التدريبية حضورياً.

❖ اسم الدورة العمل: "الإدارة الاستراتيجية"

الجهة المنظمة	معهد الإدارة العامة/ ديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي
طبيعة الدورة	حضورى
الفترة الزمنية	من 1 إلى 5 أكتوبر 2023
الهدف العام	تمكين المتدربين من المشاركة في إدارة المؤسسة بطريقة الإدارة الاستراتيجية، وبرؤية شمولية وطويلة الأمد، مع القدرة على حسن استثمار الموارد المتاحة بطريقة استراتيجية استباقية تحقق المنفعة القصوى وتخفف الهدر في الموارد إلى الحد الأدنى، إضافة إلى تمكينهم من رسم السياسات والخطط الاستراتيجية وحسن تنفيذها وتقييمها منذ بدء رسم السياسة الاستراتيجية وحتى الانتهاء من التنفيذ، ومن ثم حساب النتائج والآثار لهذه السياسات والخطط الاستراتيجية
الفئة المستهدفة	شاغلو الدرجة المالية الثانية من موظفي الجهات الحكومية
مدة البرنامج	(20) ساعة تدريبية موزعة على خمسة أيام تدريب
الأساليب والوسائل التدريبية	المحاضرات، والوسائط المتعددة، والمناقشات، والأفلام التدريبية، وورشات عمل وتمارين تطبيقية
المخرجات	- فهم معنى الإدارة الاستراتيجية والفرق بينها وبين الإدارة التقليدية التي تسيّر الأعمال اليومية - حسن حصر الموارد المتاحة وإدراك ترابطها ضمن خطة متكاملة - صياغة الإطار العام لإستراتيجية جهة عمله التي ينتهي إليها المتدرب - تحليل البدائل الإستراتيجية واختيار البديل المناسب منها للتنفيذ= - وضع السياسات والإجراءات وخطة العمل التفصيلية المناسبة لتنفيذ الإستراتيجية، ومعرفة كيفية ربط كل خطة تفصيلية بهدفها الاستراتيجي الكبير - تقييم نتائج التنفيذ باستخدام تقنيات الرقابة والتقييم الإستراتيجية - إعداد تقارير الرصد الدورية، للمساعدة في اتخاذ قرارات تصحيح أي انحراف في الوقت المناسب
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني للجنة)	مما لا شك فيه أن هذه الدورة قد سمحت لكادر المكتب الفني الاطلاع على مفهوم الإدارة الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية وتسريع التحول الإستراتيجي والتحولت العالمية الكبرى والقيادة الرقمية، واكتساب الخبرات وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات الحكومية

❖ اسم الدورة العمل: "المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن البيانات الإدارية المتعلقة
بالاتجار بالأشخاص (ICS-TIP)"

الجهة المنظمة	بعثة الأمم المتحدة للهجرة في دولة قطر
طبيعة الدورة	حضورى
الفترة الزمنية	30 أكتوبر – 2 نوفمبر 2023
الهدف العام	الدراية بالمفاهيم الأساسية من ICS-TIP والمواد التوجيهية ومعرفة كيفية تطبيقها على العمل اليومي.
الفئة المستهدفة	الأشخاص المعنيون بقضايا الاتجار بالبشر من عدة دول عربية
مدة البرنامج	4 ايام
الأساليب والوسائل التدريبية	• المحاضرة • ورشة عمل • تمارين تطبيقية • عروض • حلقة النقاش.
المخرجات	التأكيد من أن المشاركين لديهم رؤية واضحة لكيفية وضع ما تعلموه موضع التنفيذ بعد التدريب
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني للجنة)	اكتسبنا من الدورة معلومات عامة، ولم تكن الاستفادة بالمستوى المطلوب لأنها دورة تخص بشكل مباشر الأشخاص الذين يعملون في مجال الاتجار بالبشر

❖ اسم الدورة العمل: "مهارات العرض والتقديم"

الجهة المنظمة	معهد الإدارة العامة
طبيعة الدورة	حضورى
الفترة الزمنية	من 3 إلى 7 ديسمبر 2023
الهدف العام	تطوير وتنمية مهارات المشاركين في مجال العرض والتقديم، وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة لعرض أفكارهم ومشاريعهم وتقاريرهم بما يؤدي إلى إيصالها للجهات المعنية أو المستمعين بشكل جيد
الفئة المستهدفة	موظفو الجهات الحكومية الذين تتطلب طبيعة عملهم القيام بعرض وتقديم مشاريعهم وخططهم وتقاريرهم وأعمالهم أمام الآخرين
مدة البرنامج	20 ساعة تدريبية
الأساليب والوسائل التدريبية	• المحاضرات القصيرة • التمارين • مناقشات مفتوحة • الأفلام التدريبية • العروض الإيضاحية
المخرجات	• التعرف على مفهوم وأهمية ومراحل العرض والتقديم • إتقان مهارة عرض وتقديم الموضوعات أمام الآخرين • تجاوز مشاكل ومصاعب العرض والتقديم • استخدام برنامج البوربوينت في العرض
تقييم الدورة التدريبية ومدى الاستفادة (برأي المشاركين فيها من المكتب الفني للجنة)	كانت الدورة بشكل عام وفق التصور المطلوب، حيث تم الإلمام بخطوات العرض والتقديم، مما أسهم في معرفة طريقة فن الإلقاء وأهمية استخدام لغة الجسد، ومعرفة أساسيات برنامج البوربوينت في أثناء العرض، حيث يتم تطوير وتنمية مهارات المشاركين وإعطائهم الثقة بأنفسهم وتزويدهم بالمهارات التي تساعد على عرض أفكارهم وإيصالها بطريقة مدروسة للفئة المستهدفة.

إضافة لما سبق، قام المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، بالتنسيق مع قسم التدريب في جهاز التخطيط والإحصاء، بتدريب عشر طالبات من جامعة قطر (تخصص سياسات وتخطيط وتنمية)، وذلك خلال الفترة من 25 يونيو إلى 5 يوليو 2023. وقد تم إعداد برنامج تدريبي لهذا الغرض يشمل المواد التالية:

- التعريف بمهام اللجنة الدائمة للسكان
- التعريف بالسياسة السكانية لدولة قطر 2017 – 2022
- تدريب عملي: التدريب على كيفية رسم ملامح السياسة السكانية الثالثة:
 - عقد جلسة عصف ذهني في قاعة الاجتماعات لتحديد بعض القضايا السكانية في المجتمع القطري، والتي تبرر وضع السياسة السكانية الثالثة
 - التدريب على كيفية تحويل القضايا التي تم تحديدها إلى غايات وأهداف، ومن ثم كيفية وضع الإجراءات والغايات والمؤشرات الكمية والنوعية لمتابعة تنفيذ السياسة السكانية
- التعريف بأهمية البيانات ودورها في المساعدة على رسم السياسات
- قراءة في بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020.
- كيفية مقارنة بعض بيانات تعدادي 2010 و2020
- عرض الخطة الإعلامية للجنة الدائمة للسكان، وتلقي وجهات نظر حول تحسيس الشباب والطلبة بأهمية السياسة السكانية لدولة قطر

ثالثاً

المشاركات الداخلية والخارجية

شاركت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2023 في عدد من الفعاليات المحلية والإقليمية والعربية والدولية، أهمها:

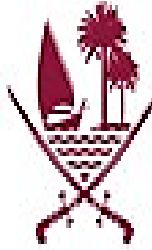
على المستوى المحلي:

❖ ورشة عمل بشأن "استراتيجية التواصل الإحصائي"

شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في ورشة العمل الخاصة باستراتيجية التواصل الإحصائي،

والتي نظمها جهاز التخطيط والإحصاء يوم الثلاثاء 28 فبراير 2023 في قاعة المؤتمرات بمبنى الجهاز. وقد حضر هذه الورشة خبراء ومختصون في الجهاز، وممثلون عن مكتب الاتصال

جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority
دولة قطر - State of Qatar



الحكومي، وديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي، ومنسقون من الجهات الحكومية المنتجة للبيانات الإحصائية، وذلك بهدف:

- الإلمام بسياق ومفاهيم التواصل الإحصائي ومقومات نجاح استراتيجية التواصل الإحصائي
- التعرف على أهداف استراتيجية التواصل الإحصائي والنتائج المتوقعة من تحقيقها
- التعرف على المجالات الموضوعية لاستراتيجية التواصل الإحصائي، وعلى مختلف الخطط

الاستراتيجية ذات الصلة



وفي هذه المناسبة أكد السيد/ محمد بن عبدالعزيز النعيمي، مساعد رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، على أن العالم شهد في الآونة الأخيرة تزايداً ملحوظاً في طلب البيانات والمعلومات الإحصائية، مشيراً إلى أن الاستجابة المستمرة لهذه الطلبات المتزايدة كماً وكيفاً، لا سيما الإحصاءات المطلوبة لتلبية متطلبات رسم الخطط التنموية بالدولة ومتابعة التقدم المحرز لتحقيق رؤية قطر 2030، تقتضي من جهاز التخطيط والإحصاء

إيجاد آلية تمكنه من مواصلة تطوير عمله بشكل مستدام، ومواكبة المستجدات ذات الصلة داخل

وخارج الدولة، وذلك نظراً للمكانة البارزة التي تتمتع بها دولة قطر في المنظومة الدولية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ما تعين على الجهاز إعداد استراتيجية وطنية للتواصل الإحصائي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى دول المنطقة.

❖ منتدى الدوحة للبيانات من أجل نظم بيانات شاملة وقرارات فعالة

شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في فعاليات هذا المنتدى الذي عقد تحت رعاية معالي الشيخ/ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، خلال الفترة



29-30 أكتوبر 2023 في فندق بولمان ويست باي الدوحة، والذي حضره ممثلون عن الوزارات والأجهزة الحكومية، والجامعات ومراكز البحوث ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات العربية والإسلامية، كالرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (IAOS)، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسر)، والبنك الإسلامي للتنمية (ISDB)، وبرنامج أهداف التنمية المستدامة اليوم، وقطر الخيرية، ومعهد قطر لبحوث الحوسبة، ومكتب الإحصاء البريطاني، والقطاع الخاص، وشركة مايكروسوفت، وقطر للسياسة، وغيرهم. ويهدف هذا المنتدى إلى تشجيع ثقافة الابتكار من خلال توفير وتبني حلول تعتمد على البيانات والإحصاءات الرسمية لمواجهة التحديات الوطنية في مختلف القطاعات، فضلاً عن تعزيز الشمولية وضمان إدماج ومشاركة جميع الجهات المعنية، علاوة على تعظيم قيمة البيانات واستكشاف طرق جديدة لجمعها وتحليلها وتفسيرها ونشرها بشكل فعال بغية تحسين عمليات صنع القرار.

وقد افتتح سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة



الدائمة للسكان، المنتدى بكلمة أكد فيها على أهمية البيانات في حياتنا اليومية، وعلى استخدامها في صياغة السياسات المعتمدة على الأدلة، وعلى الشراكات التي يقيمها جهاز التخطيط والإحصاء مع مختلف الوزارات والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص بغية ضمان تدفق البيانات بنوعية عالية. كما أكد سعادته على التعاون مع منظمات الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات والعمل على تحديث المنظومة الإحصائية الوطنية، والأخذ بتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، كذلك سلط الضوء على إعلان الدوحة الذي سيعتمده المشاركون بما فيه من تطلعات مستقبلية، كاعتبار منتدى الدوحة للبيانات منصة

للحوار وتبادل المعرفة والتعاون بين الجهات المعنية في نظم البيانات. وأشار سعادته إلى أن تجربة الجهاز السابقة، وبالأخص في مجال إعداد الاستراتيجيات التنموية، بالتعاون مع الجهات المعنية، أثبتت الدور الفاعل الذي تلعبه البيانات الإحصائية في دفع العملية التنموية، لا سيما في معرفة الفرص التي تدعم مستقبل التنمية بشكل أفضل، والتنبؤ بالاحتياجات التنموية الحقيقية.

❖ المؤتمر السنوي الثامن حول "الأسرة في الخليج: الاستمرارية والتغير"

شارك السيد/ عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، في المؤتمر السنوي الثامن متعدد التخصصات حول "الأسرة في الخليج: الاستمرارية والتغير"، والذي تم تنظيمه بالتعاون

بين مركز دراسات الخليج بجامعة قطر ومعهد الدوحة الدولي للأسرة. وقد انعقد



هذا المؤتمر في مجمع البحوث بجامعة قطر خلال الفترة من 19 إلى 20 نوفمبر 2023.

ويهدف هذا المؤتمر إلى معرفة مدى وعمق التغير السريع في مؤسسة الأسرة في منطقة الخليج، ومناقشة اتجاهات وحجم هذا التغير من منظور متعدد التخصصات، حيث يتزايد الاهتمام بهذه الأسرة مع تزايد التحديات التي تواجه المجتمع الخليجي في ظل الانفتاح العالمي عبر ثورة الاتصالات. وفي هذا السياق، ركز المؤتمر على القضايا التي تهم الأسرة الخليجية، مثل: سن الزواج، وتحديات تأسيس الأسرة، ومدى التغيرات التي طرأت لا سيما في ظل تراجع الأسرة الكبيرة والتحول نحو الأسرة المحدودة العدد من الأطفال.

وقد تمثلت مشاركة اللجنة الدائمة للسكان في المؤتمر السنوي الثامن في إثراء المعرفة حول تأثير المحددات الاجتماعية على معدلات الخصوبة في قطر. كما تناولت المشاركة بشكل شامل ومتعمق عدة جوانب تتعلق بالتحويلات الاجتماعية والديموغرافية، حيث تميزت ورقة العمل التي قدمها السيد/ عبد الهادي الشاوي بعنوان "انخفاض الخصوبة في دول مجلس التعاون الخليجي: الأسباب والطريق إلى الأمام أدلة من قطر" بالتحليل العميق والشامل للعديد من الجوانب الاجتماعية التي ترتبط بمعدلات الخصوبة، مثل التعليم والمشاركة الاقتصادية وتغير القيم والأدوار الجندرية. وعموماً، فقد أسهمت الأوراق البحثية والمناقشات التي دارت حولها إيجابياً على تطوير المعرفة بالتحديات والفرص المتعلقة بموضوع المحددات الاجتماعية للخصوبة، بالإضافة إلى المساهمة بالمشاركة في توسيع الفهم حول قضايا الأسرة في قطر وتوجيه الانتباه نحو السياسات الفعالة التي يمكن أن تلبي احتياجات وتطلعات المجتمع في ظل التحويلات السريعة.

على المستوى الإقليمي:

❖ الأمن الغذائي والمائي لدول مجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في ورشة عمل خليجية نظمها جهاز التخطيط والإحصاء في الدوحة يوم الثلاثاء الموافق 12 ديسمبر 2023 بعنوان "الأمن الغذائي والمائي لدول مجلس التعاون الخليجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، وذلك بمشاركة المعنيين بالتخطيط التنموي والأمن الغذائي والمائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مستوى الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية.

وتهدف ورشة العمل المذكورة إلى استعراض الجهود الوطنية في مجال تعزيز الأمن الغذائي والمائي، ومشاركة الممارسات الناجحة والمميزة لدول المجلس وتبادل الخبرات والاستفادة منها، بما يحقق التحول نحو الإنتاج والاستهلاك المستدامين للموارد الغذائية والمائية، إلى جانب مناقشة التحديات



التي تواجه جهود تحقيق الأمن الغذائي والمائي، وتعزيز التعاون فيما يتعلق بالجهود الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي والمائي على مستوى دول المجلس.

وناقشت الورشة ثلاثة محاور رئيسية، هي:

- الرؤى والسياسات والاستراتيجيات الخليجية للأمن الغذائي والمائي
- البعد الاقتصادي والصحي والبيئي للأمن الغذائي والمائي لدول الخليج العربي
- النماذج والممارسات الناجحة في مجال الأمن الغذائي والمائي والاستثمار في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة

وفي هذه المناسبة، أكد سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان في كلمته الافتتاحية التي ألقاها نيابة عنه السيد/ محمد بن عبد العزيز النعيمي، مساعد رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، على أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحتل مرتبة متقدمة في مجال تحلية المياه على مستوى العالم، مشيراً إلى أن طاقتها الإنتاجية تجاوزت الـ (97) مليون متر مكعب يومياً، أي ما يشكل حوالي (40 بالمئة) من إجمالي المياه المحلاة عالمياً. وأشار سعادته إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر من أعلى دول العالم استهلاكاً للماء، كما أنها من أكثر الدول اعتماداً على الاستيراد لتلبية متطلباتها من الغذاء، لافتاً إلى أن التحديات التي تواجهها في مجال الأمن الغذائي والمائي ليست بأقل مما يواجه معظم دول العالم، إن لم يكن أشد تعقيداً.

على المستوى العربي:

❖ الورشة الافتراضية الثانية لنقاط الاتصال في الدول الأعضاء الخاصة بالمراجعة السادسة لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية (عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013)



شاركت اللجنة الدائمة للسكان ممثلة بالسيد/ عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة، يوم 2 فبراير 2023 في ورشة العمل الافتراضية الثانية (عن بعد) لنقاط الاتصال في الدول الأعضاء الخاصة بالمراجعة السادسة لمؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية، والتي نظمتها الإسكوا

بالشراكة مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، وذلك بهدف تنسيق عملية إعداد التقارير الوطنية حول المراجعة الإقليمية الخاصة بتنفيذ إعلان القاهرة للسكان والتنمية 2013.

وتهدف أعمال هذه الورشة إلى الوقوف على التقدم المحرز في عملية جمع المعلومات والبيانات والتحديات التي تواجهها الدول في استيفاء الاستبانة، ومناقشة الحلول الممكنة لتذليلها وتبادل التجارب والممارسات الناجحة في هذا المجال. كما شكلت فرصة لمناقشة عناصر التقارير الوطنية والجدول الزمني اللازم لإعدادها، وكذلك الاستفادة من الخبرات الفنية المتوفرة في الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية في إعداد التقارير.

وشارك في ورشة العمل ممثلو نقاط الاتصال الوطنية لتنسيق عملية المراجعة في أربع عشرة دولة عربية هي: الأردن، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. كما شارك أيضا في الورشة خبراء من الإسكوا وجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وممثلين عن المكاتب الوطنية للصندوق. وتسعى المراجعة السادسة الحالية إلى استعراض التقدم المحرز بعد مضي عشر سنوات على إعلان القاهرة، والتطورات ومكامن الضعف والقوة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية، ودمج المتغيرات السكانية في عملية التنمية والتحديات المشتركة التي واجهتها الدول العربية في الوفاء بالتزاماتها فضلاً عن الفرص والعوامل الإيجابية التي ساهمت في إنجاح الجهود الرئيسية في هذا المجال. ومن المتوقع أن ينتج عن هذا الاستعراض تقرير إقليمي س يُرفع إلى الدورة السابعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية التي ستعقد في نيويورك في أبريل 2024.

❖ المؤتمر الإقليمي حول السكان والتنمية في المنطقة العربية والتحديات والآفاق بعد 10 سنوات من



اعلان القاهرة 2013

شاركت اللجنة الدائمة للسكان، ممثلة بالسيد/ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان والسيد/ عبد الهادي

الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان، بالمؤتمر الإقليمي السادس لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 بعد مرور عشر سنوات على اعتماده، والذي نظّمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيروت يومي 13 و14 سبتمبر 2023، وذلك بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية، وبالتعاون مع الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - إقليم العالم العربي. ويوفّر المؤتمر منصّة للمشاركين لعرض أفضل التجارب وقصص النجاح والتقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 بعد مرور عشر سنوات على اعتماده، ولمناقشة المنجزات المحقّقة في قضايا السكان والتنمية، وتحديد الثغرات والتحديات ذات الصلة، واقتراح الحلول لتعزيز مساهمة أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ إعلان القاهرة.

وفي هذه المناسبة، ألقى السيد/ سلطان الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان، كلمة وفد دولة قطر، موضحاً فيها إنجازات دولة قطر في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013، ومسلطاً الضوء على أهم القضايا السكانية في الخطط التنموية، كال تعليم، والأمن الغذائي والرعاية الصحية، إضافة إلى الجهود المبذولة لإدماج قضايا السكان في خطط التنمية المستدامة والالتزام بالحد من الاحتباس الحراري والتصدي لتغير المناخ.

وأوضح السيد/ سلطان الكواري أن أبرز التحديات السكانية والتنمية في دولة قطر تتمثل في الاختلال الكبير في التركيبة السكانية، والذي تعمل اللجنة الدائمة للسكان على معالجته من خلال السياسات السكانية المتوالية.

❖ اجتماع اللجنة الاستشارية للمجلس العربي للسكان والتنمية



شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان عبر تقنية الاتصال المرئي في الاجتماع الخامس للجنة الاستشارية للمجلس العربي للسكان والتنمية الذي عقدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 23 نوفمبر

2023، وذلك بمشاركة خبراء ومسؤولين من المجالس واللجان الوطنية للسكان من 21 دولة عربية. وقد ناقش الاجتماع عدداً من المواضيع الهامة، وهي:

- تحضير وتنسيق المواقف العربية للمشاركة في أعمال الدورة 57 للجنة السكان والتنمية للأمم المتحدة وموضوعها "تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- الاستدامة البيئية والديناميات السكانية
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم البرامج المتعلقة بحل مشكلة الزيادة السكانية
- انعكاسات الهجرة العكسية على رأس المال البشري
- اليوم العربي للسكان 2024.

وفي هذه المناسبة، أشارت السفيرة/ هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، إلى أن الاجتماع يوصي بالأولويات التي سيعمل عليها المجلس العربي للسكان والتنمية في دورته المقبلة، ويمثل فرصة حقيقية للفت أنظار العالم إلى ما يتعرض إليه سكان قطاع غزة من انتهاكات وجرائم إبادة وتطهير عرقي وعنف ممنهج، مع التأكيد على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار.

❖ الدورة العادية الخامسة للمجلس العربي للسكان والتنمية في القاهرة- جمهورية مصر العربية: شاركت اللجنة الدائمة للسكان ممثلة بالسيد/ سلطان علي الكواري، نائب رئيس اللجنة الدائمة



للسكان، في فعاليات الدورة العادية الخامسة للمجلس العربي للسكان والتنمية التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والتي انعقدت يوم الخميس 27 نوفمبر 2023 تحت رعاية معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد/ أحمد أبو الغيط، وبرئاسة

الجمهورية السودانية، ممثلة بمعالي وزير التنمية الاجتماعية السيد/ احمد آدم بخيت، وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمدينة القاهرة/ جمهورية مصر العربية.

وناقش المجلس خلال أعمال دورته العادية الخامسة عدداً من الموضوعات، أهمها: التحول الديمغرافي والتنمية، وانفتاح النافذة الديمغرافية، وتجارب الدول العربية في المنصات والمراصد السكانية ومساهماتها في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة 2013، وكذلك التعاون وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لدعم برامج ومبادرات ومشروعات سكانية في الوطن العربي، إضافة إلى الاستعدادات لليوم العربي للسكان 2024 وتحضير وتنسيق المواقف العربية للمشاركة في أعمال الدورة الـ 57 للجنة السكان والتنمية للأمم المتحدة.

وفي هذه المناسبة، ألقى السيد/ سلطان الكواري كلمة، نوّه فيها إلى الحرب الظالمة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، مؤكداً على أن ما تشهده منطقتنا العربية من حروب ونزاعات، إضافة إلى الأحداث التي تشهدها الساحة الدولية وانعكاساتها على السياسات والبرامج السكانية للبلدان العربية، ولاسيما التغيرات المناخية والتحول الديموغرافي والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات، تشكل أولوية من أولويات الدول العربية والمنطقة ككل فيما يتعلق بقضايا السكان والتنمية. وفي هذا السياق، أشار السيد سلطان الكواري إلى الإنجازات التي حققتها دولة قطر في تعاملها مع هذه الأولويات، وأهمها:

● **التغيرات المناخية والحد من الأوبئة:** اتخذت دولة قطر العديد من التدابير للحفاظ على

البيئة والموارد الطبيعية، وخفض الملوثات الهوائية، وتقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة المساحات الخضراء، كما عملت على حماية الأرواح والحد من انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19)، الأمر الذي أدى إلى جعلها واحدة من أقل بلدان العالم في عدد وفيات (كوفيد-19)،

● **التحول الديموغرافي:** استفادت دولة قطر من انفتاح النافذة الديموغرافية المتمثلة بتزايد

حجم الفئات العمرية بعمر العمل، الأمر الذي أدى إلى أن يكون معدل المشاركة الاقتصادية فيها من أعلى المعدلات في العالم؛ ففي حين سجل هذا المعدل 87.4% عام 2021 (وهو أعلى بكثير من مثيله على مستوى العالم)، لم يتجاوز في العام المذكور على مستوى العالم الـ 59% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عاماً فما فوق.

● **تمكين المرأة:** بلورت قطر سياسات وآليات مختلفة لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها في شتى

مجالات الحياة، ولاسيما في مجال العمل والتعليم وسواها من المجالات. ففي مجال التعليم على سبيل المثال، تم ردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث، ولاسيما في مجال التعليم العالي، حيث وصلت نسبة الطالبات 69% من مجموع الطلاب في العام الدراسي 2021/2020.

❖ الاجتماع التنسيقي لتبادل التجارب والمعارف بين الدول العربية أعضاء المجلس العربي للسكان والتنمية وجمهورية العراق



شاركت اللجنة الدائمة للسكان ممثلة بالسيد/ عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني للجنة، في الاجتماع المذكور الذي انعقد في بغداد - جمهورية العراق خلال الفترة 17-18 مايو 2023 تحت شعار "نحو تخطيط سكاني تنموي مستدام: أرض الرافدين منبر لتبادل المعرفة"، والذي نظّمته وزارة التخطيط العراقية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والأمانة الفنية للمجلس العربي للسكان والتنمية قطاع

الشؤون الاجتماعية-إدارة السياسات السكانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان - مكتب العراق. ويأتي هذا الاجتماع تنفيذاً للقرار رقم (17) الصادر عن المجلس العربي للسكان والتنمية في دورته العادية الرابعة بتاريخ 2022/12/22، ويهدف إلى تبادل تجارب الدول العربية في المواضيع التالية:

- المنهجيات التي اعتمدتها الدول ما بعد انعقاد قمة نيروبي للسكان والتنمية في المتابعة والرصد للاستفادة منها في التجربة العراقية
- سبل استثمار الفرصة السكانية بشكل جيد
- سبل ضبط النمو السكاني كسبيل للارتقاء بحياة أفضل للمواطن والمجتمع العراقي وقد خرج الاجتماع بجملة من التوصيات، أهمها:
- دعم الدول الأعضاء للمجلس العربي للسكان والتنمية في تنفيذ القرارات الصادرة عنه
- تقديم تصور حول موضوع اليوم العربي للسكان والتنمية والمزمع عقده في 28 أكتوبر 2023، واقتراح الأنشطة للتهيئة للاحتفال بهذا اليوم تنسجم مع موضوع الاحتفال وأبرز الانجازات المتحققة في مجال السياسات السكانية واستعراض قصص نجاح
- تقديم الدعم اللازم والمستدام من قبل الحكومات لتنفيذ الوزارات القطاعية لمقررات المجلس العربي للسكان والتنمية، ومراجعة الرؤى الوطنية في مجال التمويل من أجل التنمية الشاملة المستدامة بالتركيز على أبعاد رأس المال البشري

- تعزيز التعاون في مجال تبادل الخبرات بين الدول العربية أعضاء المجلس العربي للسكان والتنمية، ووضع خريطة طريق لتنفيذ خطة عمل واضحة تضمن الاستجابات اللازمة في مجالات (التعليم، الصحة، احتياجات سوق العمل)، للاستفادة من النافذة الديموغرافية في الدول العربية
- إنشاء أنظمة معلومات وقواعد بيانات كفيلة بتوفير بيانات تخدم مؤشرات بناء السياسات السكانية ومتابعة التنفيذ، ومراجعة البيانات السكانية ونمذجتها وربطها مع أنظمة المعلومات الجغرافية وقواعد البيانات المكانية

على المستوى الدولي:

❖ الدورة (56) للجنة السكان والتنمية بنيويورك

شاركت دولة قطر، ممثلة باللجنة الدائمة للسكان، بوفد رسمي ضم نائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان السيد/سلطان الكواري، ومدير المكتب الفني للجنة السيد/عبد الهادي الشاوي، في فعاليات الدورة السادسة والخمسين للجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والتي انعقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال الفترة 10-14 أبريل 2023 تحت شعار "السكان والتعليم والتنمية المستدامة".



وقد اشتمل جدول أعمال هذه الدورة مناقشة العديد

من القضايا الهامة، تأتي في مقدمتها مناقشة عامة حول الموضوع الرئيسي الخاص بهذه الدورة، أي السكان والتعليم والتنمية المستدامة، إضافة إلى الموضوعات المتعلقة بتحسين صحة الأمهات والأطفال، وتخفيض معدلات الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتمكين الشباب والنساء، وتحسين الوضع البيئي وتغير المناخ، والتصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة والنزوح. وخلال المناقشة العامة للدورة، أدلى السيد/سلطان علي الكواري ببيان دولة قطر، أشار فيه إلى أن دولة قطر قامت بتنفيذ معظم التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد بالقاهرة عام 1994، بالإضافة إلى المؤتمرات واللقاءات التي عُقدت لاحقاً حول تنفيذ تلك التوصيات، مثل المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية الذي عقد في القاهرة في يونيو 2013.

وفي هذا السياق، نوّه السيد سلطان الكواري إلى أن دولة قطر تمضي قُدماً نحو بناء نظام تعليمي حديث ومتطور، حيث تضع التعليم كمقوم أساسي للمجتمع القطري، وفقاً لما ورد في المادة 25 من الدستور الدائم للدولة، كما سلط الضوء على البحث العلمي، مشيراً إلى دوره المهم في تحقيق الأهداف المنشودة لرؤية قطر الوطنية 2030، وإلى الجهود التي بذلتها الدولة لتطويره، وتأسيس المراكز والمعاهد الحاضنة له، مما ساهم في تنويع المواضيع التي تُعنى بها تلك المؤسسات، من قبيل البيئة والطاقة، والطب، وريادة الأعمال والحوسبة، والدراسات الاجتماعية والإنسانية والتربوية والابتكارات التكنولوجية والتنمية المستدامة وغيرها.

رابعاً

التوعية والإعلام

حرصاً منها على نشر الثقافة السكانية وزيادة الوعي بقضاياها على مستوى الدولة وضمن جهودها للتعريف بالسياسة السكانية، وتوعية الجمهور بأهمية هذه السياسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر، فقد واصل فريق الدعم الإعلامي بالمكتب الفني للجنة الدائمة للسكان جهودها لتنفيذ البرامج التي تضمنتها الخطة الإعلامية الداعمة للسياسة السكانية لدولة قطر. وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم ما تم إنجازه في مجال التوعية والإعلام:

❖ مجلة "سكان":

ضمن خطتها الإعلامية، أصدرت اللجنة الدائمة للسكان خلال عام 2023 عديدين من مجلتيها الفصلية "سكان" باللغتين العربية والإنجليزية، وأنجزت مسودة عديدين آخرين.

وتحرص اللجنة الدائمة للسكان من خلال هذه النشرة على إطلاع جمهورها من الباحثين والمختصين وصانعي القرار والجهات المعنية بالدولة على أحدث المستجدات وأهم الفعاليات المتعلقة بقضايا السكان والتنمية، بما يساهم في تعميم الثقافة السكانية ونشرها على المستوى الوطني كأساس لكسب المزيد من الجهود الداعمة للسياسة السكانية الهادفة، أولاً وأخيراً، إلى تحسين نوعية حياة سكان

دولة قطر من مواطنين ومقيمين. وفي سياق متصل، تهدف الموضوعات المنشورة في المجلة المذكورة إلى نشر الوعي بالقضايا والموضوعات المحلية والإقليمية والعربية والدولية ذات العلاقة بالسكان والتنمية، بحيث يتحول هذه الوعي إلى سلوك يومي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الغايات العليا للسياسة السكانية.

فعلى سبيل المثال، يتضمن العدد رقم 53 من النشرة مجموعة من الموضوعات التي تم في الأول منها عرض خاص بمبررات وضع السياسة السكانية الثالثة لدولة قطر. ويوضح مقال هذا العدد دور



الرياضة في خدمة التنمية المستدامة بدولة قطر، وهو يستند إلى بيانات متعددة المصادر، من أهمها

النشرة السنوية لإحصاءات الرياضة والشباب التي تعرض الإحصاءات والمؤشرات في قطاع الرياضة الذي يمثل أحد مكونات ركيزة التنمية الاجتماعية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022)، وهي بيانات ترصد في نفس الوقت التطورات في هذا القطاع على شكل ملخص تحليلي للتطور السنوي ، وفصول إحصاءات الرياضة والشباب (مصدرها وزارة الرياضة والشباب، ووزارة الثقافة، وجهاز التخطيط والإحصاء، ووزارة التعليم والتعليم العالي، والصالات الرياضية الخاصة، والفنادق)، وهي تقدم بيانات عن الأنشطة الرياضية والإمكانات المتوفرة لها، إضافة إلى نتائج استطلاعات الرأي للسنوات المختلفة التي قام بها جهاز التخطيط والإحصاء.

وتقدم نقطة ضوء مقالاً تحت عنوان "ارتفاع منسوب سطح البحر كارثة مناخية تهدد السكان"، يعرض أحد تحديات التغير المناخي المتمثل في ارتفاع منسوب سطح البحر الناتج عن ذوبان الجليد الذي يعرض قرابة نصف شواطئ العالم للتآكل، والمرتبط كذلك بعمليات التعرية الساحلية. وهو ما قد يعرض الحياة البرية والزراعة والأمن الغذائي للخطر، وقد يتسبب في زيادة تكلفة التدابير التي تتخذها الحكومات للتخفيف من آثار التغير المناخي.

كما يستعرض هذا العدد أهم الفعاليات التي شاركت فيها اللجنة الدائمة للسكان، واللقاءات والنشاطات التي أقامتها، كاليوم القطري للسكان 2022 الذي تم الاحتفال به يوم الثلاثاء 2022/10/25، تحت شعار "خمس سنوات على تطبيق السياسة السكانية: ماذا تحقق؟"

❖ وضع الخطط والبرامج الخاصة بالدعم الإعلامي للسياسة السكانية الثالثة (2024-2028) لدولة قطر:

عمل الفريق الإعلامي بالمكتب الفني للجنة خلال عام 2023 على وضع الخطط والبرامج الداعمة للسياسة السكانية الجديدة القابلة للتنفيذ فور اعتماد مجلس الوزراء لهذه السياسة، ومنها:

- إنجاز الفيلم الخاص بالسياسة السكانية الثالثة

بعد سلسلة اجتماعات عقدها فريق الدعم الإعلامي بالمكتب الفني للجنة مع قسم الاتصال في جهاز التخطيط والإحصاء وممثل عن شركة تبيان الإعلامية Tebyanmedia، تم إنجاز الفيلم الذي سيتم عرضه لمدة حوالي 4 دقائق في الجلسة الافتتاحية لاحتفالية تدشين السياسة السكانية الثالثة (2024-2028) لدولة قطر، وذلك بعد أن يتم اعتماد هذه السياسة من قبل مجلس الوزراء.

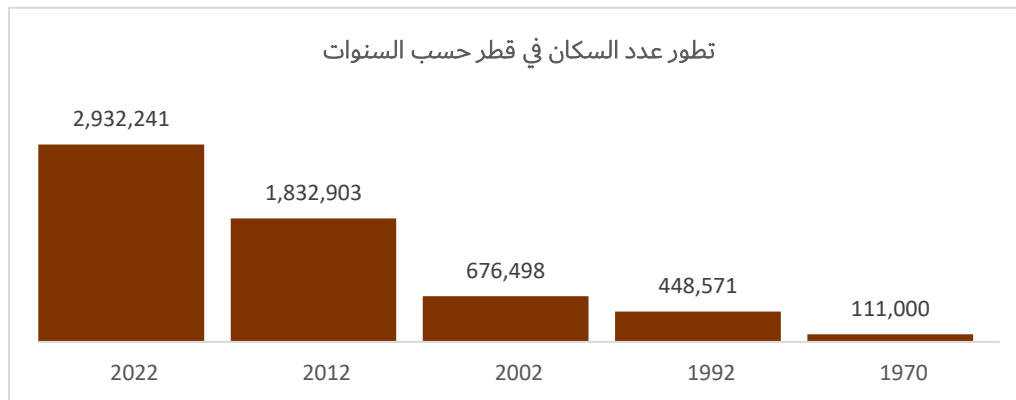
يبدأ الفيلم بالتأكيد على اهتمام دولة قطر تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو



الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، بالعامل السكاني انطلاقاً من أن العنصر البشري يعد حجر الزاوية في خطط التنمية الوطنية المستدامة وفق "رؤية قطر الوطنية 2030، يلي ذلك عرض مقتطفات من خطاب سمو الأمير حول أهمية العنصر البشري في عملية التنمية.

وأثناء عرض جانب من معالم الدوحة العمرانية والسكانية، يشير الراوي في الفيلم إلى مواكبة السياسة السكانية

الثالثة (2024-2027) لمستجدات الواقع السكاني والتحديات التي يفرضها، وعلى رأسها التحديات المرتبطة باختلال التركيبة السكانية للدولة وتداعيات هذا الاختلال، مشيراً عبر أشكال بيانية إلى زيادة عدد سكان قطر أكثر من 26 مرة خلال حوالي نصف قرن من الزمن، فبعد أن كانوا حوالي 111 ألف نسمة عام 1970 أصبحوا أكثر من مليونين و900 ألف شخص عام 2022.



إضافة إلى ما سبق، يشير الفيلم إلى أن الغاية الأساسية للسياسة السكانية الجديدة في دولة قطر هي تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يضمن حياة كريمة لسكان دولة قطر، ويرتقي بقدراتهم، ويوسع خياراتهم، ويرفع من مستويات مشاركتهم

في تقدم المجتمع القطري ورفعته. ولتحقيق الغاية المذكورة، يعرض الفيلم لمحاور الساسة السكانية المعتمدة، وهي:

1. السكان والقوى العاملة
2. النمو الحضري المستدام
3. التعليم والتدريب والشباب
4. الصحة العامة والصحة الإنجابية
5. المرأة والطفولة
6. كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

وقد تم اختتام الفيلم بكلمة مسجلة لسعادة/ الدكتور صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان، يؤكد فيها على أن السياسة السكانية الثالثة تعد استكمالاً للثانية والأولى وعلى أنها طموحة مرفقاً معها إطاراً للمتابعة المستمرة.

● التحضير للزيارات المدرسية

انتهى فريق الدعم الإعلامي من وضع البرامج والخطط الإعلامية التي تهدف إلى الترويج للسياسة السكانية الجديدة بين طلبة المدارس. ومن هذه البرامج:

- تحديث الفيلم الموجود سابقاً للتعريف باللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني ومجالات عملها وإنجازاتها المتمثلة بالدرجة الأولى في وضع السياسة السكانية للدولة
- لوحات إعلامية حائطية (جداريات) في المدارس حول اللجنة الدائمة للسكان وتطور السياسة السكانية لدولة قطر

● الترويج للسياسة السكانية الثالثة (2024-2028) لدولة قطر في ملاحق الصحف المحلية

- اللوحات الضوئية الخاصة بالسياسة السكانية الثالثة
- عقد سمنار في جامعة قطر حول السياسة السكانية الثالثة
- إنجاز مطوية السياسة السكانية الثالثة باللغتين العربية والإنجليزية
- الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي للترويج للسياسة السكانية الثالثة